جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لكل من ماليزيا والعراق

بحث مستل من أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

مصطفى محمد عبد الكريم

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

أ.د / رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية الحقوق- جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية الأسبق

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

مقدِّمة

نظرًا لأهمية التنمية بالنسبة للدول النامية؛ فقد بدَأَ عددٌ كبيرٌ منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تستيقظ من سُبَاتٍ عميقٍ نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ثمَّ عقبات اعترضت طريقها؛ أهمُّها: عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار المطلوب من أجل تحقيق معدَّلات نموٍّ مرتفعةٍ للدخل القوميِّ؛ ممَّا أظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية إلى جانب رؤوس الأموال الوطنية.

ومن هنا وجدتْ الدول بأنَّ الاستثمار وسيلةٌ مهمةٌ من وسائل التمويل للإسهام في تحقيق أهدافها نحو التنمية الاقتصادية.

حيث يعدُّ الاستثمار أحد المتغيِّرات الحاكمة لتطوُّر الاقتصاد القوميِّ، فهو أحد الأعمدة الرئيسة التي يسعى الاقتصاد العراقيُّ إلى الاعتماد عليه إلى جانب الإيرادات النفطية والخروج من إطار الاقتصاد الريعي الضيِّق.

وحتى تستطيع الدول النامية - ومنها العراق - جذب وتشجيع الاستثمار، فإنَّ عليها أن تتعرَّف على ما يحفِّز تلك الاستثمارات للانسياب إليها، كذلك التعرُّف على ما يعوق انسيابها والعمل على إزالة هذه العوائق أو على الأقلّ التخفيف من شدتها.

ونظرًا لأنَّ السياسة الضريبية أصبحت تلعب دورًا مهمًّا في إطار كلٍّ من السياسات المالية والاجتماعية والاقتصادية، ولأنها تمثِّل إحدى الوسائل المهمَّة التي تستخدمها الدولة لتوجيه دفة الحياة الاقتصادية من ناحية ولإعادة رسم الواقع الاقتصاديِّ من ناحيةٍ أخرى، ولأنَّ السياسة الضريبية نجاة الاستثمارات حيث تؤثر تأثيرًا مباشرًا في اقتصاديات المشروع الاستثماريِّ بصفةٍ عامةٍ وفي عوائده بصفةٍ خاصةٍ، فإنَّ ذلك كله يجعل من السياسة الضريبية عاملًا مهمًّا ومؤثرًا في المناخ الاستثماريِّ للدولة المضيفة (المستوردة لرأس المال)، وبالتالي يمكن أنْ تكونَ المعاملة الضريبية حافزًا للاستثمار في دولةٍ ما.

مما حَدَا بالعديد من الدول إلى الاستعانة بالحوافز الضريبية لتحقيق كثيرٍ من أهدافها من خلال تخفيف العبء الضريبيِّ المفروض على المشروعات الاستثمارية (بما يسمَّى بالإعفاءات الضريبية)، إذ أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورةً مُلِحَّةً، ومن العوامل المؤثرة والفعالة في جذب وتشجيع الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية، بشرط أنْ تقترنَ هذه الحوافز أو الإعفاءات بظروفٍ مناخيةٍ جيدةٍ تساعد في عملية رفع فاعليتها في جذب الاستثمارات إلى البلد.

- مشكلات البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول معرفة الدور الذي تقوم به الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى الدول النامية ومنها العراق وماليزيا موضوع الدراسة المقارنة.

وعند النظر إلى التشريعات الاستثمارية في العراق وماليزيا نجد أنَّ هناك حوافزَ ضريبيةً كثيرةً ممنوحةً للمشروعات الاستثمارية سواء الوطنية أو الأجنبية، إلا أنَّ حجم الاستثمارات في العراق ضئيلٌ إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات في ماليزيا، فما سبب عدم فعالية الحوافز الضريبية في العراق؟

- أهداف البحث:

يمكن بلورة أهمِّ الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، كما يأتي:

١- دراسة مفهوم وأشكال الحوافز الضريبية.

٢- دراسة مفهوم وأشكال الاستثمار.

٣- معرفة الحوافز الضريبية المقرَّرة في التشريعات المنظِّمة للاستثمار بالنسبة إلى العراق وماليزيا.

٤- أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

٥- مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى العراق.

٦- وضع الآليات أو السياسات المحفِّزة للاستثمار لرفع فاعلية الحوافز الضريبية في العراق.

- أهمية البحث:

إنَّ الاستثمار بصورةٍ عامةٍ، سواء الوطني أو الأجنبي، هو قاعدةٌ من القواعد التي تستند عليها الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوُّرها، إذا ما أحسنت الدولة إدارتها.

ولأنَّ العراق لا يزال يعاني من تراجُع اقتصاده لأسبابٍ عديدةٍ أهمُّها عدم دخول الاستثمارات إليه بالشكل المطلوب وخاصةً الاستثمارات الأجنبية منها, بالرغم من وجود الحوافز الضريبية ، فلا بدَّ من تسليط الضوء على حجم تلك الاستثمارات ومعالجة المشكلات أو المعوِّقات التي تحدُّ منها؛ لأجل كسب ثقة المستثمرين في العمل داخل العراق ورفع المستوى الاقتصاديِّ له.

- منهج البحث :

اتَّبع الباحث في معالجة هذا الموضوع مناهجَ عدة، منها:

١- **المنهج التحليلي:** حيث قمنا برصد وتحليل البيانات والإحصائيَّات المُتاحة والتقارير الصَّادرة عن بعض الجهات العالمية والإقليمية، مثل (منظمة الأونكتاد, والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار) واستخدامها في صورة جداولَ واستخلاص النتائج منها.

٢- **المنهج التاريخي:** من حيث عرض التطوُّر التاريخيِّ لتشريعات الحوافز الضريبية والتشريعات الأخرى المحفِّزة للاستثمار في كلٍّ من العراق وماليزيا.

٣- **المنهج الاستنباطي:** في تقويم دور الحوافز الضريبية في جذب وتشجيع الاستثمار في العراق وماليزيا.

٤- **المنهج التطبيقي المقارن:** لرصد تجارب وتشريعات الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات للدول المختارة في الدراسة المقارنة، وهي (العراق - ماليزيا).

الفصل الأول

الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا

نظرًا لحاجة الدول الملحة إلى زيادة الاستثمارات بشكل متواصل، اتجهت دولة ماليزيا إلى تقديم مزيد من الحوافز لجذب الاستثمار،إذ تعد ماليزيا من الدول التي يحتذى بها كنموذج في تهيئة مناخ جاذب للاستثمار، ومن خلال تجربة هذا البلد الناجحة في جذب الاستثمار، يمكن الوقوف على طبيعة الحوافز الكفيلة في تعزيز مستويات الاستثمار في العراق.

ونهدف في هذا الفصل إلى الوقوف على الاتجاهات والسياسات المختلفة التي تبنتها ماليزيا في جذب الاستثمارات إليها، لأننا نعلم أن الحوافز الضريبية وحدها لا تستطيع أن تجذب كل الاستثمارات إذا لم يكن هناك مناخ جيد تتمتع به الدولة يساعد في عملية جذب الاستثمارات إليها.

وعليه سوف نقسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: أهم القطاعات الماليزية التي ساهمت في جذب الاستثمار.

المبحث الثاني: الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

المبحث الثالث: الحوافز الضريبية في التشريعات العراقية ومدى فعاليتها في جذب الاستثمار.

المبحث الأول

أهم القطاعات الماليزية التي ساهمت في جذب الاستثمار

أولت الدولة الماليزية أهمية خاصة لبعض القطاعات المهمة التي ساعدت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا، ومن هذه القطاعات قطاع التصنيع, وقطاع التعليم, وتنمية الموارد البشرية والاجتماعية.

كذلك أيضًا هناك عوامل أخرى ساعدت في تحسين المناخ الاستثماري الماليزي، كالاهتمام بالبنية التحتية، وضمان أمن المجتمع الماليزي، وسهولة الإجراءات الإدارية، والاهتمام بالتشريعات القانونية المحفزة للاستثمار (الحوافز الضريبية).

وعلى ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى مطلبين، وكما يلي:

المطلب الاول: القطاعات الرئيسية التي ساهمت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

المطلب الثاني: العوامل الأخرى التي ساهمت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

المطلب الاول

القطاعات الرئيسية التي ساهمت في جذب

الاستثمار إلى ماليزيا

قامت الدولة الماليزية بالاهتمام بالقطاعات الجاذبة للاستثمار وذلك من خلال رسم السياسات التنموية الاقتصادية لها، كالسياسة الاقتصادية الجديدة، وسياسة التنمية القومية. ومن خلال هذه السياسات التنموية تم تطوير هذه القطاعات وجعلها هدف للشركات الاستثماري، ومن أهم هذه القطاعات هي:

أولاً- قطاع التنمية الصناعية:

شهدت ماليزيا منذ أكثر من ثلاثة عقود طفرة تنموية واسعة النطاق حددت معالم وقسمات انطلاقتها الاقتصادية المعاصرة, فبعد أن كانت تعتمد في السبعينات على تصدير القصدير والمطاط والخشب وبعض المصادر الأولية الأخرى, سرعان ما اتجهت بقوة إلى التصنيع التكنولوجي المعد

للتصدير, والذي شهد تنامياً ملحوظاً في ظل تسارع معدلات التصدير في الثمانينيات والتسعينيات, وهو ما أدى نقلة نوعية قادت ماليزيا إلى مصاف أكبر الدول النامية الجاذبة للاستثمار[١].

وقد مرت التجربة الصناعية في ماليزيا إلى عدة مراحل[٢], كمرحلة صناعات إحلال الواردات, ومرحلة الصناعات الموجهة للتصدير, ومرحلة الصناعات الثقيلة, ومرحلة الصناعات عالية التقنية.

ومن خلال هذا التطور في الصناعات, تحقق العديد من الأهداف الكلية لتطوير الصناعة الماليزية ومن أهمها جذب المستثمر إلى العمل في مجال الصناعة.

كما أن حكومة مهاتير خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات أعطت سلسلة من الإعفاءات الضريبية والمزايا للمستثمرين الأجانب وبخاصة في مجال الصناعات الموجهة للتصدير.

وقد كان من أهم هذه المزايا التي أعلن عنها عام ١٩٨٦ أمام ثروة المجموعة الأمريكية الدولية للاستثمار:

١- حرية التملك الكامل للمشروعات إذا كان المستثمر يصدر منها ٥٠% أو أكثر.
٢- حرية التملك للمشروعات بدون قيود إذا كانت تقوم بتشغيل ٣٥٠ عاملاً ماليزياً ساعات عمل كاملة.
٣- تمتع المستثمر الأجنبي بحرية كاملة في مجال حركة الأموال والأرباح.
٤- المرونة في تطبيق القواعد الخاصة بحجم العمالة الأجنبية في المشروعات وتأشيرات إقامتها.

وفي عقد التسعينيات بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام ١٩٩٧ قامت الحكومة بتخفيف القيود الخاصة بالاستثمار الموجهة للسوق المحلي, كما ألغيت ضريبة ١٠% على أرباح المستثمرين الأجانب في الاستثمارات غير المباشرة[٣]، كما وضحنا سلفاً.

([١]) جابر سعيد عوض, وضع السياسة العامة في ماليزيا, المحددات والخصائص العامة في ماليزيا, جامعة القاهرة, ٢٠٠٨, ص١٦٧.

([٢])نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٠.

([٣]) جابر سعيد عوض, وضع السياسة العامة في ماليزيا, المرجع السابق, ص١٣٨.

ثانيًا- قطاع التعليم والتنمية البشرية:

شهدت السياسات التعليمية اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات الماليزية المتعاقبة, وهو ما ترجم في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية والبحثية, وتطوير المناهج وفقاً لأهداف الدولة القومية, وتطوير الهيكل التنظيمي للتعليم, والاهتمام بتقوية العملية التعليمية وإحلال القوانين الجديدة التي تتفق مع المتطلبات العالمية محل القوانين القديمة[١] .

وحسب ما ورد في رؤية ٢٠٢٠ من أهمية التكنولوجيا في فكرة الدكتور مهاتير محمد أن بناء مجتمع متقدم ومتطور لديه نظرة مستقبلية لا يمكن أن يكون مجتمعاً مستهلكاً فقط للتكنولوجيا, وإنما يساهم مساهمة فعالة في التقدم العلمي والتكنولوجي في المستقبل[٢] .

ومن هذا السياق اتخذ اهتمام الدولة الماليزية بالعلم والتكنولوجيا ثلاث صور: تنمية الموارد البشرية, زيادة عدد العاملين في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال برنامجاً لجذب العلماء والمهندسين الماليزيين المقيمين بالخارج, تعمل الحكومة على استيراد التكنولوجيا من الخارج[٣].

وفي هذا الإطار, قامت الحكومة الماليزية بإنشاء وادي الأخبار (Corridor Multi Media Super) ويهدف هذا المشروع الذي يطلق عليه (جسر الوسائط المتعددة) إلى تطوير صناعة التكنولوجيا الحيوية في البلاد[٤] .

كما أنشأت الحكومة الماليزية وكالة الفضاء القومية, والتي سيكون لها دور كبير في دفع تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية[٥] .

---

(١) رجاء إبراهيم سليم, السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا, النموذج الماليزي للتنمية, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٥, ص١٢١.

(٢) مدحت أيوب, رؤية محاضر مهاتير محمد للعلم والتكنولوجيا, الفكر السياسي لمهاتير محمد, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٠, ص٢١٧.

(٣) رجاء إبراهيم سليم, المرجع السابق, ص١١٢.

(٤) مدحت أيوب, المرجع السابق, ص٢١٩.

(٥) رجاء إبراهيم سليم, المرجع السابق, ص١١٢.

وانطلاقاً من صعوبة قيام الدولة بمفردها بكل هذه الجهود من حيث إدخال التكنولوجيا في القطاع التعليمي إلى جانب ضرورة العمل على التنمية البشرية, قامت بفتح مجالاً واسعاً أمام القطاع الخاص, وقطاع الاستثمار الأجنبي, فضلاً عن الشركات متعددة الجنسية[١] . كما ساهم وجود استثمار أجنبي في ماليزيا على تشجيع هذه الجهات على بناء جامعات أجنبية تستوعب أبنائهم[٢]. فهذه الظروف جعلت القطاع التعليمي في ماليزيا يساهم في جذب الاستثمارات إلى البلاد.

ثالثًا- القطاعات القائدة في النمو:

مثلت الصناعات ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٠ وشملت المنتجات الصناعية الرئيسية أشباه الموصلات والمنتجات الكهربائية والأجهزة الاستهلاكية الإلكترونية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وتعد ماليزيا الثالثة في تصدير أشباه الموصلات على المستوى العالمي، وإذا كانت صناعة أشباه الموصلات قد مثلت قاطرة النمو الصناعي في ماليزيا سواء في خلق فرص العمل أو فرص التصدير فهذا بسبب هيمنة الاستثمارات الأجنبية عليها.

وتعد ماليزيا ثاني أكبر مصدر من هذا المنتج إلى الولايات المتحدة وكانت الأولى حتى عام ١٩٨٦، وبعد هذا العام زاد معدل الإنتاج والصادرات سنة بعد الأخرى، وقد استوعبت الولايات المتحدة ٢١% من المنتجات الإلكترونية الماليزية في عام ٢٠٠٠ [٣]، كما تتزايد صادرات الإلكترونيات الماليزية إلى آسيا وأوربا مع عودة الانتعاش الاقتصادي.

وتعد ماليزيا سوقًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية في صناعة البتروكيماويات والإلكترونيات وأشباه الموصلات وأنشطة البحث والتطوير خاصة في المشروع الماليزي (MSC)، حيث إن الاستثمارات في هذا المشروع معفاة من قيود تحويل العملة وقيود تسجيل الأجانب، وتتركز الاستثمارات الأمريكية في النفط والغاز والصناعة خاصة في شركات صناعة أشباه الموصلات والمنتجات الإلكترونية

---

(١) ماجدة علي صالح, سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية, مركز الدراسات الآسيوية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٠, ص٩٩.

(٢) رجاء إبراهيم سليم, المرجع السابق, ص١١٥.

(٣) علاء الدين أحمد، مناخ الاستثمار في مصر (دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٧، ص٣٣٨.

الأخرى. وطبقًا للبيانات الأمريكية بلغت الاستثمارات الأمريكية ٦ مليار دولار في ١٩٩٩ وظلت الولايات المتحدة الأولى في الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا وحصلت على موافقات بلغت ١٥ مليار دولار في صناعات عديدة في عام ٢٠٠٠ [١].

ولا توجد قيود رئيسية على الاستثمار في القطاعات المتوجهة للتصدير في ماليزيا بينما توجد بعض قيود على الاستثمار في الصناعة المتوجهة للسوق المحلي، وقد خففت الحكومة من هذه القيود في عام ١٩٩٨ فأسقطت كل شروط الملكية والتجديد للمشروعات الصناعية الجديدة واستمرت في هذه السياسة حتى عام ٢٠٠٣، كذلك امتدت التسهيلات إلى قطاعات التأمين والنقل البحري والاتصالات.

وهكذا نجد أن الحكومة الماليزية تشجع الاستثمار وخاصة الأجنبي المباشر في الصناعات المتوجهة للتصدير وصناعات التكنولوجيا عالية الجودة.

وخارج قطاع التصدير تماشيًا مع السياسات العامة التي تستهدف زيادة نسبة إسهام المالاي في الاقتصاد، تشجع الحكومة الماليزية المشروعات المشتركة بين المالاي والشركات الأجنبية، وفي مناطق كثير تحدد الملكية الأجنبية والعمالة الأجنبية.

وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات تنشط ماليزيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وعلى وجه الخصوص في مشروع (MSC) الذي يهدف إلى إنشاء وادي سيليكون في ماليزيا، فتقدم الكثير من الإعفاءات للاستثمارات الأجنبية في هذا المشروع.

وفي قطاع الخدمات تشجع الحكومة الماليزية الاستثمار في الفنادق والسياحة والبحوث والتطوير والتدريب، ولكن الاستثمارات وخاصة الأجنبية مقيدة في صناعات النفط والغاز [٢].

---

(١) مدحت أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٢) مدحت أيوب، المرجع السابق، ص١٦٨.

المطلب الثاني

العوامل الأخرى التي ساهمت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا

إضافة إلى القطاعات الرئيسية التي ساهمت في عملية جذب الاستثمار إلى ماليزيا, كذلك هناك عوامل اخرى ساهمت في تهيئة المناخ الاستثماري الماليزي. وكما يأتي

أولاً- الاهتمام في البنية التحتية:

قامت الحكومة الماليزية بدعم مزايا تشجيع التصنيع الموجهة للتصدير بإقامة شبكة متقدمة من الطرق والموانى والنقل والاتصالات وغيرها, مما كان له أثره الكبير في تحويل ماليزيا إلى بيئة جاذبة للاستثمار والشركات متعددة الجنسيات[١].

ثانياً- ضمان أمن المجتمع الماليزي من الداخل والخارج:

إن الأمن والاستقرار الداخلي هو الأهم من وجهة نظر رئيس الوزراء مهاتير محمد، كما شدد على الأبعاد المتعددة للأمن، وأنه لا يقتصر على الأبعاد العسكرية فقط، إذ شدد على صعوبة الفصل بين الأمن القومي من ناحية، والاستقرار السياسي الداخلي والتنمية الاقتصادية والتوافق الاجتماعي من ناحية أخرى.

لما كان لهذا الأمن والاستقرار السياسي، التأثير على السياسة الاقتصادية من نواحي كثيرة كتحرير السياسة الاقتصادية من نواحي كثيرة كتحرير التجارة الإقليمية، وجذب الاستثمار الأجنبية[٢].

كما أن ضمان أمن المجتمع الماليزي من الخارج وذلك بضمان أمن إقليم جنوب شرق آسيا, كذلك ضمان قدرة وفعالية الآليات. (كما سماها مهاتير بعقيدة الأمن الشامل)، وكان لسيطرة تلك العقيدة تأثيرها على السياسة الخارجية الماليزية من نواحي كثيرة (تحرير التجارة الإقليمية, جذب الاستثمارات الأجنبية)[٣].

ثالثاً- سهولة الإجراءات الإدارية:

إن من الأمور الأساسية التي يرغبها المستثمر في البلاد المضيفة للاستثمار أن تكون إجراءات تأسيس المشاريع سهلة وغير روتينية وواضحة في نفس الوقت. فذلك يجعل المستثمر أكثر استقراراً

---

(١) نوال عبد المنعم بيومي, مرجع سابق, ص٧٠.

(٢) كمال المنوفي, الأطلس الماليزي, الجزء الثالث, برنامج الدراسات الماليزية, مركز الدراسات الآسيوية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٦, ص٣١٥-٣١٦.

(٣) كمال المنوفي, المرجع السابق، ص٣١٥-٣١٦.

في البلاد المضيفة للاستثمار ويختصر في ذلك الوقت والأموال اللذان سوف يهدران إذا تعقدت الإجراءات الإدارية لقيام الاستثمار.

حيث حرصت الحكومة الماليزية على تسهيل الإجراءات الإدارية لتأسيس المشاريع الاستثمارية.

كما أكد رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١١ يونيو ٢٠١٩ في بوتراجايا على حكومته العمل بشكل أكبر لتسهيل إجراءات الاستثمار وتأسيس المشاريع أو المشروعات التجارية في ماليزيا, مضيفاً أنه يتوجب على الحكومة العمل أكثر نحو تخفيف القيود الإدارية المفروضة على تأسيس المشاريع في البلاد[١].

رابعاً- التشريعات والضمانات القانونية المشجعة للاستثمار:

وجود التشريعات والضمانات القانونية المشجعة للاستثمار وضع ماليزيا خلال مراحل التنمية المختلفة حزمة من التشريعات القانونية المحفزة على الاستثمار في ماليزيا، حيث شكلت على إعفاءات وتخفيضات ضريبية (حوافز ضريبية وتسهيل الإجراءات الجمركية، وإعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية، كما تضمنت القوانين على السماح للأجانب بالاستحواذ على نسب مختلفة من حقوق الملكية مقابل نسب محددة للتصدير، حيث يمكن للأجانب الاستحواذ على ١٠٠% من حقوق الملكية في شركاتهم عند قيامهم بتصدير ٨٠% أو أكثر من منتجات تلك الشركة، فضلاً عن حرية التملك للمشروعات دون قيود إذا كانت تقوم بتشغيل ٣٥٠ عاملاً ماليزيًا ساعات عمل كاملة [٢].

كما وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول المستثمرة داخل ماليزيا بما يضمن الآتي:

١- حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري.

٢- إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات للحصول على التعويضات القانونية.

٣- بالإضافة إلى حرية تمويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج ولتسهيل تلك الإجراءات أنشأت الحكومة هيئة التطوير الصناعي كهيئة منفردة للتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

([١]) المؤتمر الصحفي لمهاتير محمد, مجلة أسواق ماليزيا والعالم العربي, كوالالمبور, ٢٠١٩, العدد١١٦، ص١.

([٢]) أحمد الشربيني، الأطلس الماليزي، الجزء الأول، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٨.

المبحث الثاني

الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا

تجسدت الحوافز الضريبية في عدة قوانين ماليزية، كقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٦ وقانون الجمارك لسنة ١٩٦٧ وقانون ضريبة المبيعات لسنة ١٩٧٢، وقانون ضريبة الاستهلاك لسنة ١٩٧٦، وقانون دعم الاستثمارات لسنة ١٩٨٦، وقانون المناطق الحرة لسنة ١٩٩٠.

وهذه القوانين تغطي الاستثمارات في التصنيع والزراعة والسياحة وقطاع الخدمات المتعددة بالإضافة إلى الأبحاث والتنمية والتدريب وأنشطة الحماية البيئية [١].

ومن استعراض الحوافز التي تمنحها الحكومة الماليزية والتي جاء النص عليها في القوانين سالفة الذكر، يتضح أنه يتم الموافقة على الطلبات الخاصة بمنح هذه الحوافز من خلال جهات مختلفة، وتعتبر هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا هي الجهة صاحبة النصيب الأكبر في دراسة وتقويم الطلبات الخاصة بمنح هذه الحوافز، بالإضافة إلى جهات أخرى مثل هيئة الإيرادات المحلية، وهيئة الإيرادات الداخلية ومؤسسة تطوير الوسائط المتعددة. فوجود تشريعات الحوافز الضريبية في القوانين الماليزية وإلى جانبها المناخ الاستثماري الجيد، تعمل على جذب الاستثمارات بشكل ملحوظ.

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على أنواع الحوافز الضريبية التي تمنحها هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا[٢] وآثار تلك الحوافز في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، وكما يلي:-

المطلب الاول: الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات والمجالات الرئيسية في ماليزيا.

المطلب الثاني: أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى ماليزيا.

---

(١) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا: وهي الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بترويج قطاعات الصناعة والخدمات في ماليزيا, فهي تساعد الشركات التي ترغب في الاستثمار في قطاع التصنيع وقطاع الخدمات المرتبطة به, كما تقوم أيضاً بتسهيل عملية تنفيذ المشاريع العائدة لتلك الشركات, وهذه الهيئة هي بوابة العبور للحصول على العديد من الحوافز الضريبية. انظر: جابر سعيد عوض, دور الدولة الماليزية في التنمية, النموذج الماليزي للتنمية, مرجع سابق, ص٥٦.

المطلب الأول

الحوافز الممنوحة للقطاعات والمجالات الرئيسية

لقد جاء في القانون الماليزي، عدد من الحوافز الضريبية والمالية للقطاعات الرئيسية التي يتم الاستثمار فيها، ونقصد بالقطاعات الرئيسية هي (القطاع الصناعي, والزراعي, والسياسي, والبيئي)، وكما يأتي.

أولاً- حوافز القطاع الصناعي:

سوف أتناول الحوافز الممنوحة بقطاع الصناعة من خلال النقاط التالية:-

١- **الحوافز الرئيسية لتصنيع الشركات:** تتمتع الشركات التي تستثمر في قطاع التصنيع بإعفاء ضريبي مؤقت لمدة خمس سنوات من سداد ضريبة الدخل حيث تقوم بسداد ضريبة على ٣٠% من الدخل الخاضع للضريبة مع فترة إعفاء تبدأ من يوم الإنتاج (يعرف باليوم الذي يبلغ فيه إنتاجها ٣٠% من قدرتها) أي أنه يُعفى من الضريبة (٧٠%) من دخلها, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة الإعفاء وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة[١].

٢- **حوافز شركات التكنولوجيا:** شركة التكنولوجيا هي شركة تتولى أداء الأنشطة المروجة أو إنتاج المنتجات المروجة في مجالات التكنولوجيا الجديدة والناشئة, وتتمتع الشركات الاستثمارية التكنولوجية بإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة خمس سنوات ويمكن ترحيل وخصم مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي تحملها خلال مدة الإعفاء الضريبي المؤقت من الدخل المحقق بعد انتهاء الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة[٢].

([1]) Malaysia Investment In The Manufacturing Sector Policies, Incentives And Facilities, Malaysia Industrial Development Authority, 2009,P15.

([٢]) أحمد نعمان أبو السعد، مرجع سابق، ص٢٨٩.

٣- **حوافز المشروعات الإستراتيجية:-** تتضمن المشروعات الإستراتيجية منتجات أو أنشطة ذات أهمية وطنية, فهي تتضمن بصورة عامة استثمارات كبيرة في رأس المال بفترة تطوير طويلة وبها مستويات عالية من التكنولوجيا وتكون متكاملة وتحقق ارتباطات ممتدة وذات تأثير هام على الاقتصاد الماليزي لذلك فهي تتمتع بإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات, ويمكن ترحيل وخصم ذلك الإعفاء الضريبي المؤقت مع الإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة عشر سنوات.

٤- **حوافز صناعة السيارات:-** والشركات التي تتولى تصنيع السيارات تتمتع بإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% على الدخل القانوني لمدة عشر سنوات, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال مدة الإعفاء الضريبي المؤقت وخصمها من الدخل المحقق بعد الانتهاء من الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.

٥- **الإعفاء الضريبي على قيمة الصادرات المتزايدة:-** بهدف الترويج للصادرات الماليزية فإن شركات التصنيع بالنسبة لما تقوم بتصديره في ماليزيا مؤهلة للحوافز الآتية:

- إعفاء ضريبي على الدخل الخاضع للضريبة يعادل ١٠% من قيمة الصادرات المتزايدة على أن تبلغ البضائع المصدرة نسبة ٣٠% من القيمة المضافة.
- كذلك إعفاء ضريبي على الدخل القانوني يعادل ١٥% من قيمة الصادرات المتزايدة على أن تبلغ البضائع المصدرة نسبة ٥٠% من القيمة المضافة[١].

فهذه الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاع الصناعي الماليزي تجعل الاستثمار يتسارع إلى ماليزيا سواء كان استثمار محلي أو أجنبي. وهذا ما تشير له إحصائيات الاستثمار الماليزي في القطاع

([1])Malaysia Investment In The Manufacturing Sector Policies, Incentives And Facilities, Op Cit, P24.

الصناعي لعام ٢٠١٩[١]. حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي الماليزي حوالي: ٢٠,٢٢٦,٣ (الوحدة: بالمليون رنجت).

كما بلغت نسبة الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي الماليزي حوالي: ٥,١٧٢,٢ (الوحدة: بالمليون رنجت).

ثانياً- حوافز القطاع الزراعي:

كما في قطاع التصنيع, تكون الشركات الاستثمارية في القطاع الزراعي التي تنتج منتجات مروجة أو تشارك في نشاطات مدعمة للقطاع الزراعي حاصلة على إعفاء ضريبي مؤقت بنسبة ٧٠% من الضريبة الخاضعة للدخل. أي تقوم بدفع ٣٠% ضرائب من دخلها القانوني (الدخل الخاضع للضريبة) لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إنتاجها (المحدد على أساس اليوم الأول لبيع المنتج الزراعي), كذلك يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة الإعفاء المؤقت وخصمها من الدخل المحقق من الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة[٢].

وكذلك أيضاً هناك حوافز لإنتاج الغذاء: حيث يتم تقديم حوافز محددة لجذب الاستثمارات في مشاريع المواد الغذائية سواء على مستوى الزراعة, أو على مستوى الإنتاج أو المعالجة ويتم إعطاء الحوافز الضريبية لكل شركة تستثمر في شركة تابعة تعمل في مشروع لإنتاج المواد الغذائية المعتمدة, والحوافز الضريبية هي:

١- الشركة التي تستثمر في شركة تابعة لها تعمل في مجال إنتاج الغذاء تحصل على خصم من الضريبة يعادل حجم الاستثمار في تلك الشركة التابعة.

٢- تتمتع الشركة التابعة التي تعمل في مجال إنتاج الأطعمة بإعفاء كامل من ضريبة الدخل على دخلها القانوني لمدة عشر سنوات تبدأ من السنة الضريبية للمشروع الجديد أو لمدة خمس

---

(١) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

(2) Malaysia Investment In The Manufacturing Sector Policies, Incentives And Facilities, Op Cit, P25.

سنوات من السنة الضريبية لمشروع التوسع. وتبدأ فترة الإعفاء الضريبي من السنة الأولى التي تحصل فيها الشركة على أرباح قانونية.

وكذلك ترحيل الخسائر التي تم تحملها قبل فترة الإعفاء إلى ما بعد فترة الإعفاء[١].

ثالثاً: حوافز لصناعة الفضاء الجوي والتكنولوجيا الحيوية والسياحية:-

١- **حوافز لصناعة الفضاء الجوي[٢]:** كان تطوير الفضاء الجوي واحدة من المناطق الإستراتيجية والتكنولوجية العالمية التي حددتها الحكومة الماليزية. وتشمل الأنشطة التي تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تصميم وتطوير وبناء وتشغيل وصيانة المنتجات ذات الصلة بالفضاء الجوي (المركبات الفضائية والطائرات والصواريخ والقذائف الصاروخية والقذائف الجوية والاتصالات والملاحة ونظم الملاحة الجوية). واعتباراً من يناير عام ٢٠١٠, وهذه الصناعات مؤهلة للحصول على حوافز ضريبية شاملة بهدف جعل ماليزيا مركزاً عالمياً لصناعة الطيران في آسيا والمحيط الهادي. فتحصل الصناعات التي تدخل في هذا المجال على الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات إلى ١٥ سنة تبعاً لمستوى الاستثمار والقيمة المضافة والتكنولوجيا وغيرها من المعايير.

٢- **حوافز لصناعة التكنولوجيا الحيوية[٣]:** أن الشركات التي تمارس نشاطاً في التكنولوجيا الحيوية تتأهل للحصول على الحوافز التالية:

أ- إعفاء من الضريبة على نسبة ١٠٠% من الدخل القانوني وذلك على النحو التالي:

- لفترة عشر سنوات متتالية من السنوات الضريبية بداية من العام الأول لحصول الشركة على دخل قانوني من العمل التجاري الجديد.
- لفترة خمس سنوات متتالية من التقديم بداية من العام الأول لحصول الشركة على دخل قانوني من العمل التجاري القائم ومشروع التوسيع.

([1]) Malaysia Investment In The Manufacturing Sector Policies, Incentives And Facilities, Op Cit, P26.

([٢]) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

([٣]) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

ب- إعفاء بنسبة ١٠٠% من الدخل القانوني الناتج عن عمل تجاري جديد أو مشروع توسع بما يعادل تعويضاً بمبلغ ١٠٠% من المصروفات الرأسمالية المؤهلة التي تم إنفاقها على مدى خمس سنوات.

٣- حوافز صناعة السياحة[١]: وتشمل مشروعات السياحة البيئية والسياحة الزراعية, وأيضاً أعمال الفنادق وإنشاء معسكرات العطلات ومشروعات الاستجمام وتشمل المعسكرات الصيفية وإنشاء مراكز المؤتمرات التي تتسع لعدد ٣٠٠٠ مشارك على الأقل, وتشير أعمال الفندقة إلى إنشاء فنادق جديدة أو توسيع أو تحديث الفنادق القائمة.

أ- حوافز صناعة الفنادق والسياحة: تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي مؤقت لمدة خمس سنوات من سداد ضريبة الدخل بنسبة ٧٠% أي يجب عليها أن تسدد ضريبة ٣٠% من دخلها القانوني بداية من يوم الإنتاج الذي تحدده وزارة التجارة والصناعة الدولي, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة خصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة الاستثمارية.

ب- الحوافز المخصصة للقيام باستثمارات جديدة في المشاريع الفندقية: الشركات الاستثمارية التي تقوم بعمل استثمارات جديدة في فنادق ٤ و ٥ نجوم مؤهلة للحوافز التالية:

- إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات.
- كما يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال مدة الإعفاء الضريبي المؤقت وخصمها من الدخل المحقق بعد الانتهاء من الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.

ج- حوافز إعادة الاستثمار في مشروعات الفنادق والسياحة: فالشركات التي تعيد الاستثمار في توسع وتحديث وتجديد مشروعات الفنادق والسياحة مؤهلة للحوافز الآتية:

- إعفاء مؤقت من ضريبة الدخل بنسبة ٧٠% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات.

([١]) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

- كما يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة خلال فترة الإعفاء المؤقت وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضـــريبي المؤقـــت للشركة.

رابعاً- حوافز إدارة البيئة[١]:

وتتمثل هذه الحوافز في الآتي:

١- حوافز مشروعات استزراع الغابات:- تستطيع الشركات التي تنفـذ مشـــروعات لاســـتزراع الغابات الحصول على إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القـــانوني لمـــدة ١٠ سنوات, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة والخسائر المتراكمة التـــي تـــم تحملها خلال فترة الإعفاء المؤقت فضلاً عن ذلك ويمكن استقطاعها من دخل الشركة في فترة ما بعد الإعفاء الضريبي.

٢- حوافز التخزين والمعالجة والتخلص من السموم والمخلفات الخطرة: يتم تقديم حوافز لتشـــجيع إقامة المنشآت الملائمة لتخزين المخلفات السامة والخطرة ومعالجتها والتخلص منها, وتتأهـــل الشركة التي تقوم بهذه النشاطات الثلاث بشكل مباشر وبأسلوب متكامل للحصول على إعفـــاء من ضريبة الدخل بنسبة ٧٠% من الدخل القانوني لمـــدة خمـــس ســـنوات, ويمكـــن ترحيـــل مخصصات رأس المال غير المستوعبة والخسائر المتراكمة التي تم تحملها خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت.

٣- حوافز لتنشيط وتدوير المخلفات: تتأهل الشركات التي تقوم بنشاطات تشمل تدوير المخلفـــات الزراعية أو المنتجات الزراعية الجانبية, وتدوير الكيماويات, وإنتاج لوحـــات الإعلانـــات أو المنتجات الخشبية معادة التدوير, إلى إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ٧٠% من الدخل القـــانوني لمدة خمس سنوات, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة خلال فترة الإعفـــاء الضريبي.

---

(١) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

٤- حوافز لترشيد الطاقة: تحصل الشركات على إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القانوني لمدة ١٠ سنوات ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة والخسائر المتراكمة التي تم تحملها خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت.

٥- حوافز أنشطة توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة: إن الشركات التي تولد الطاقة باستخدام الكتلة الحيوية والطاقة المائية (بما لا يتجاوز ١٠ ميغاوات) والطاقة الشمسية وهي المصادر المتجددة والصديقة للبيئة تتأهل للحصول على إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠% من الدخل القانوني لمدة ١٠ سنوات, ويمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة والخسائر المتراكمة التي تحملها خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت.

خامسًا- حوافز أخرى[١]:

يغطي هذا القسم حوافز أخرى غير واردة في أي موضع آخر ويمكن أن تنطبق على القطاعات الرئيسية (التصنيع, الزراعة, والفضاء, والسياحة, والإدارة البيئية) وسوف أتناولها على التفصيل التالي:

١- حوافز مقدمة لمزودي خدمات التصميم الصناعي في ماليزيا:

يكون مزودو خدمات تصميم المنتجات الصناعية مؤهلين للتمتع بإعفاء ٧٠% من الإيرادات المكتسبة بصورة قانونية من الضرائب لمدة خمس سنوات وذلك مقابل تشجيع مزودي الخدمات المذكورة لأعمال التطوير والتحديث التي تؤدي بدورها إلى الارتقاء بالقيمة المضافة للمنتج. على أن تهدف خدمات التصميم الصناعي المقدمة إلى عمليات إنتاج ضخمة.

٢- مخصصات مالية للأبنية الصناعية[٢]:

تتمتع مخصصات الأبنية الصناعية للشركات التي تخصص نفقات من رأس مالها لإنشاء مبنى أو شرائه ليتم استخدامه في أغراض محددة بما في ذلك التصنيع والزراعة والتعدين ومرافق البنية

---

(١) هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

(٢) أحمد نعمان أبو السعد، مرجع سابق، ص٣٢٩.

التحتية والبحوث والمشروعات القومية المتعددة والفنادق المسجلة في وزارة السياحة. وتكون هذه الشركات مؤهلة للحصول على تعويض مبدئي بنسبة ١٠% وتعويض سنوي يبلغ ٣%. ويمكن على هذا النحو استرداد النفقات خلال ٣٠ عام.

٣- تخفيض على رسوم التدقيق المالي:

يتم اعتبار النفقات التي ترصدها الشركات لرسوم التدقيق المالي نفقات قابلة للتعويض وتخصم عند احتساب الضريبة على الدخل, وذلك لتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز الالتزام لدى الشركات.

٤- حوافز للحصول على حقوق الملكية[١]:

المصروفات الرأسمالية المنفقة للحصول على براءات اختراع وتصميمات وخطط وعلامات تجارية أو ماركات وحقوق أخرى مشابهة من أجانب هي مصروفات مؤجلة للتمتع بخصم عند حساب ضريبة الدخل. ويمنح هذا الخصم سنوياً بما يعادل نسبة ٢٠% على مدى خمس سنوات.

٥- حوافز تمنح عند استخدام تجهيزات الوقاية البيئية:

تتلقى الشركات التي تعتمد تجهيزات الوقاية البيئية تعويضات مبدئية بنسبة ٤٠% وتعويض سنوي بنسبة ٢٠% على المصروفات الرأسمالية المنفقة على هذه التجهيزات. ويمكن على هذا النحو استرداد المبلغ كاملاً خلال ثلاث سنوات.

٦- حوافز مقدمة لوسائل المبيت للموظفين:

تكون الأبنية المستخدمة كوسائل مبيت للموظفين في سياق أعمال تشغيل منشأة صناعية أو مشروع خدمي مرخص أو أعمال فندقية أو سياحية مؤهلة للحصول على مخصص خاص للأبنية التجارية بنسبة ١٠% من قيمة المصروفات الخاصة بأعمال التشييد أو المشتريات لهذا المبنى لمدة عشر سنوات.

---

(١) أحمد الشربيني، الأطلس الماليزي، الجزء الأول، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٨-١٣٩.

٧- حوافز مقدمة لمنشآت رعاية أطفال الموظفين:

تكون المصروفات الخاصة بأعمال التشييد أو مشتريات الأبنية لأغراض توفير منشآت رعاية أطفال الموظفين مؤهلة للحصول على مخصصات تعويضية عن نفقات الأبنية التجارية بنسبة ١٠% لمدة عشر سنوات.

٨- حوافز خاصة بالتعريفة الجمركية:

وتتمثل هذه الحوافز بالآتي:

أ- الإعفاء من جمارك استيراد المواد الخام أو مكوناتها:

يمكن النظر في منح إعفاء كامل من جمارك استيراد المواد الخام أو مكوناتها بغض النظر عما إذا كانت المنتجات النهائية موجهة إلى التصدير أو السوق المحلية.

يمنح إعفاء كامل من جمارك استيراد المواد الخام أو المكونات بشكل عادي, عندما تكون المنتجات النهائية موجهة لسوق التصدير, شريطة ألا يكون هناك إنتاج محلي من المواد الخام أو المكونات, أو أن تكون جودة الإنتاج المحلي وسعره غير مقبولين.

ويمكن النظر في منح إعفاء كامل من جمارك استيراد المواد الخام أو مكوناتها التي لا يتم إنتاجها محلياً عندما تكون المنتجات النهائية موجهة للسوق المحلية.

كما يمكن أيضاً منح إعفاء كامل إذا كانت المنتجات النهائية مصنوعة من مواد خام أو مكوناتها غير خاضعة لأي جمارك استيراد.

ب- الإعفاء من جمارك الاستيراد على الأجهزة الطبية المستوردة بغرض توريد التجهيزات اللازمة لها:

يمنح إعفاء كامل من جمارك استيراد الأجهزة الطبية التي يتم استيرادها بغرض تجهيز أجهزة علاجية كاملة أو منتجاتها على ألا تكون منتجة محلياً, وذلك تشجيعاً للجهات المحلية لتصنيع الأجهزة الطبية على تجهيز منتجاتها دعماً لمبدأ القيمة المضافة وكذلك لتحسين قدرتها التنافسية.

ج- الإعفاء من جمارك الاستيراد وضريبة الدخل على الأجهزة والمعدات:

من سياسة الحكومة الماليزية عدم فرض ضرائب على الأجهزة والمعدات التي تستخدم بشكل مباشر في عملية التصنيع والتي لا تنتج محلياً.

حيث يتم منح إعفاء كامل من جمارك الاستيراد وضرائب المبيعات. ويمنح إعفاء كامل من ضريبة المبيعات على الأجهزة والمعدات المشتراه محلياً.

د- الإعفاء من جمارك الاستيراد وضريبة الدخل على قطع الغيار والأجهزة المستهلكة:

تكون الشركات الصناعية مؤهلة للحصول على إعفاءات من جمارك الاستيراد وضريبة الدخل على قطع الغيار والأجهزة المستهلكة التي لا يتم إنتاجها محلياً والتي يتم استخدامها بشكل مباشر في عملية التصنيع.

المطلب الثاني

أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى ماليزيا

تضمنت السياسة الماليزية الربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وتطوير التكنولوجيا خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات, الأمر الذي انعكس على تحسين قدرات ماليزيا التنافسية, وقد أدى تطور هيكل الحوافز في ماليزيا إلى الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي إلى التركيز المحدد على القطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية[١].

وقد أصدرت الحكومة الماليزية حزمة من القوانين التي هدفت إلى جذب الاستثمارات الخارجية وقد تضمنت تلك الحزمة قانون ضرائب الاستثمار وحوافز التصدير وزيادات رأس المال المسموحة وحوافز الفنادق والحوافز الجغرافية. وهذه الحوافز ما زالت مستمرة إلى الآن مع إدخال العديد من التعديلات والمراجعات من وقت إلى آخر بهدف جذب استثمارات أجنبية جديدة وقد قدمت الحكومة الماليزية في ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ قانوناً جديداً لحوافز الاستثمار وحزمة جديدة من الحوافز في أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة (متضمنة الفنادق) والخدمات والبحث والتطوير والتدريب وأنشطة حماية البيئة وقطاعات أخرى ذات علاقة بالتصنيع والخدمات كما وضحناها سابقاً.

كما أن هذه الحوافز قد تم تضمينها من قبل, في قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٦, وقانون ضرائب الدخل لعام ١٩٦٧, وقانون ضرائب الشركات العامة خارج البلاد لعام ١٩٩٠, وقانون الجمارك لعام ١٩٦٧, وقانون ضريبة المبيعات لعام ١٩٧١, وقانون المناطق الحرة عام ١٩٦٠ وهذه الحوافز مصممة بالأساس لإعطاء إعفاء مؤقت أو كامل من دفع الضرائب.

وكانت هذه الحوافز يتم مراجعتها بصفة دورية ويتم تعديلها لمقابلة الاحتياجات المختلفة للمستثمر مما أوجد حزمة من الحوافز تغطي كثيراً من الأنشطة اللازمة لدفع التنمية الصناعية والنمو[٢].

---

(١) معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم٢١١), التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين, الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة, القاهرة, ٢٠١٧, ص٤٢.

(٢) بازم عثمان, إستراتيجية التصنيع في ماليزيا, مرجع سابق, ص٢٠٩.

ومن هنا لم يكن غريباً أن يشهد عقد الثمانينيات والتسعينيات وإلى الآن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا والقادمة بصفة خاصة من (الولايات المتحدة, اليابان, تايوان, كوريا الجنوبية, سنغافورة, هولندا, المملكة المتحدة, ألمانيا, سويسرا, استراليا, كوريا, الصين, الهند, فرنسا, فلندا, باكستان, وآخرون وحسب الترتيب.

وعرفت تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) حسب ما يوضحه الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا (تراكمي) خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٩

(الوحدة: بالمليون دولار)

السنة	حجم الاستثمار الوارد
١٩٩٠	١٠,٣١٨
٢٠٠٠	٥٤,٣١٥
٢٠٢٠	١٠١,٦٢٠
٢٠١٥	١١٧,٦٤٤
٢٠١٧	١٣٩,٥٤٠
٢٠١٨	١٦٠,٧٧٢
٢٠١٩	٢٦٧,٠٠١

Source : https://unctad.org/en/pages/publicationarchive.aspx

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن الاستثمارات الداخلة (الواردة) إلى ماليزيا بدأت تتدفق بشكل ملحوظ وخصوصاً من سنة ٢٠٠٠-٢٠١٩ ويرجع ذلك إلى ما قدمته الحكومة الماليزية في عام ٢٠٠٣ من قوانين جديدة لحوافز الاستثمار (حوافز في أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة...الخ) وطبقاً لمصادر الأونكتاد فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا كان متوجهاً للصناعة التي استقبلت من ٤٠% إلى ٦٠% من هذا الاستثمار كما ذهب ٢٠% إلى ٣٠% من الاستثمار الأجنبي

المباشر للنفط والغاز, واستحوذت الخدمات أيضاً على نسبة كبيرة, وبصفة خاصة قطاعات التمويل وخدمات الأعمال والموانئ وتطوير مشروع الجسر المتميز.

ويشكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا نحو ثلث الاستثمار الخاص سنوياً كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي[١].

كما تنقسم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى ماليزيا إلى قسمين الأول من هذه الاستثمارات يشمل الاستثمارات الآسيوية أما القسم الثاني فيضم استثمارات الدول الأخرى والولايات المتحدة, والدول الأوروبية. وتتسم الاستثمارات الآسيوية المتدفقة إلى ماليزيا خاصة الاستثمارات اليابانية والكورية والتايوانية بأنها مكملة للاستثمارات الوطنية وتولد منافع مشتركة للبلد المستثمر والبلد المضيف في آن واحد ولاسيما في مجال نقل التقنية الحديثة[٢].

وعلى العكس من ذلك فإن الاستثمارات القادمة من الدول الأخرى والولايات المتحدة والدول الأوروبية تهدف في الأساس إلى تعظيم مكاسبها وأرباحها الاحتكارية وذلك بصرف النظر عن المكاسب الإنمائية التي تعود على البلدان النامية.

وعلى الرغم من ذلك أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، كما أن لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية، وكذلك على البيئة الطبيعية في ماليزيا[٣].

مما جعل الاقتصاد الماليزي يتمتع بقوة تنافسية عالية إذ يعد واحد من أفضل الدول اقتصاديًا في آسيا، حيث حقق متوسط معدل نمو بنسبة ٦,٥% سنويًا على التوالي منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١١ بلغ الناتج المحلي ٤٥٠ مليار دولار لتصبح ماليزيا ثالث أكبر اقتصاد في مجموعة الآسيان واحتلت المركز الرابع عالميًا.

وخلاصه ما تقدم نقول : ان نجاح سياسه الحوافز الضريبية في ماليزيا وجعلها ذات فاعلية كبيره في جذب الاستثمارات الى البلاد , كان نتيجة لما تتمتع به ماليزيا من مناخ استثماري جيد متكامل على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

---

(١) عبد المنعم علي, الأطلس الماليزي, الجزء الأول, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٦, ص٣٨-٣٩.

(٢) مدحت أيوب, دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية, مرجع سابق, ص١٥٧.

(٣)عادل عبد العظيم, التجارب الدولية, تجارية ماليزيا, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠٥, ص٥.

المبحث الثالث

الحوافز الضريبية في التشريعات العراقية

ومدى فاعليتها في جذب الاستثمار

صدرت العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار في العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكان الهدف منها هو تشجيع الاستثمار، وتوجيهه الوِجهة التي تتفق مع أهداف وأولويات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقد تضمَّنت هذه التشريعات من الحوافز الضريبية ما يساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وسنتناول هذه التشريعات وما تضمنته من حوافزَ ضريبيةٍ حسب التطوُّر التاريخي، كما سنبيِّن مدى قدرة أو فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى العراق، كما يأتي:

أولًا- الحوافز الضريبية في التشريعات المنظمة للاستثمار:

سوف نعرض للحوافز الضريبية التي نصت عليها أبرز التشريعات العراقية المنظمة للاستثمار كما يأتي:

١- الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل العراقيِّ رقم (١٣) لسنة ١٩٨٢:

أعطى المشرِّع العراقيُّ في قانون ضريبةِ الدخلِ العراقيِّ رقم (١٣) لسنة ١٩٨٢ عدة إعفاءاتٍ ضريبيةٍ من أجل تشجيع الاستثمار وهي:

أ- حوافز صناعة السياحة[١]:

لتشجيع الحركة السياحية في العراق؛ وذلك لما يدرُّه هذا النشاط من مردودٍ اقتصاديّ للدولة وتشجيع الحركة العمرانية؛ فقد أعفى المشرِّع العراقيُّ من خلال قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٢ دخول أصحاب الفنادق المقامة في بغداد والمحافظات من الخضوع لضريبةِ الدخلِ، حيث أعفى دخل الفنادق من الدرجة الممتازة والأولى المقامة في بغداد عند إنشائها وخلال السنوات الخمس الأولى بعد استثمارها، أمَّا الفنادق المماثلة المقامة خارج بغداد فتكون مدةُ الإعفاءِ سبعَ سنوات من بدء استثمارها.

ب – الإعفاءات الضريبية على الدخل الزراعي[٢]:

أعفى المشرع العراقيُّ الدخلَ الزراعيَّ الناجم للزرَّاع ومربِّي الحيوانات من المنتوجات النباتية والحيوانية بما في ذلك تربية الحيوانات.

---

(١) خيري إبراهيم مراد، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٢) خيري إبراهيم مراد، مرجع سابق، ص٢١٩- ٢٢٠.

فقد تضمنت الفقرة (١) من المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل العراقيِّ على إعفاء الدخل الزراعيِّ الناجم للزرَّاع ومربِّي الحيوانات من المنتوجات النباتية والحيوانية بما في ذلك تربية الحيوانات.

كما أعفى المشرع العراقيُّ الربح الداجني، بمعنى آخر: الأرباح الناجمة من النشاط المتعلق بحقول الدواجن والمفاقس التي يديرها أو يمتلكها المكلف.

حيث تضمنت المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل العراقيِّ على إعفاء الأرباح الناجمة للمكلف عن حقوق الدواجن والمفاقس التي يمتلكها أو يديرها.

وتتضح غاية المشرع من هذا الإعفاء الضريبيِّ في الإسهام في دعم مشروعات الأمن الغذائيِّ وتوفير مادة اللحوم البيضاء، وكذلك بيع المادة في السوق المحلية وإمكانية منافسة المنتوجات المستوردة في السوق المحلية.

جـ- خصم الضرائب الأجنبية[١]:

أجاز المشرع الضريبيُّ العراقيُّ خصمَ الضريبةِ الأجنبية من الضريبة العراقية التي تتحقَّق على المكلف، وذلك من الدخل الناجم في الإقليم العراقي، فقد جاء في الفقرة (٤) من المادة الخامسة من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ على أنه يجوز خصمُ ضريبةِ الدخل المدفوعة لبلدٍ أجنبيٍّ عن الدخل العائد من ذلك البلد، من الضريبة المدفوعة في العراق، ولا يجوز أنْ يتجاوزَ المبلغ المخصوم المبلغ المقدَّر للضريبة في العراق على الدخل المكتسب من البلد الأجنبيِّ.

أمَّا إذا تجاوزت قيمة الضرائب المدفوعة للبلد الأجنبيِّ عن هذه القيمة المحدَّدة، فتُرحَّل الضرائب الزائدة لخمس سنواتٍ متتالية.

إنَّ الغاية المتوخَّاة للمشرِّع من هذا الحافز الضريبيِّ هي تلافي الازدواج الضريبيِّ، حيث يعدُّ الأخير أحد المعوقات المهمة للاستثمار، وبالتالي يعدُّ أداةً نافرةً له، ولكن عندما يعلم المستثمر أنَّ النظام القانونيَّ في العراق يتجنَّب الازدواج الضريبيَّ، فإن ذلك يعدُّ وسيلةً مهمةً لجذبه لكي يستثمر في العراق.

وتجدر الإشارة هنا أنَّ الفقرة (٤) التي نصت على هذا الإعفاء أضيفت بموجب المادة (١٢) من الأمر الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ في١٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

---

(١)خيري إبراهيم مراد ،المرجع السابق، ص٢٢٥- ٢٢٧.

٢ – قوانين الاستثمارات العربية:

أنشأ المشرِّع العراقيُّ لأجل جذب الاستثمارات إلى البلد قانونين للاستثمارات العربي، وهما كلٌّ من (قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨) والذي ألغي وحلَّ محله القانون الثاني (قانون الاستثمار العربي رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢) والذي ألغي أيضًا بعد عام ٢٠٠٣.

وسوف نعرض للحوافز الضريبية التي جاءت في كلا القانونين، كما يأتي:

أ – الإعفاءات الضريبية في قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨:

يتمتَّع المشروع الاستثماريُّ الحاصل على إجازة التأسيس وفقًا لأحكام هذا القانون بالإعفاءات الآتية[١]:

- إعفاء أرباحه من ضريبة الدخل بنسبة ٢٠% من رأس ماله المستثمر فعلًا لمدة خمس سنوات اعتبارًا من السنة التي يحقق فيها أول ربح له، وبنسبة ١٠% في السنوات الخمس الآتية للسنوات الخمس الأُوَل.
- إعفاء الاحتياطيات المحتجزة من أرباح المشروع المخصصة لتطويره أو توسيعه، من ضريبة الدخل، شرط أن لا تتجاوز ٢٥% من صافي أرباحه السنوية قبل احتساب الضريبة.
- إعفاء الموارد الأولية أو مواد التغليف والمواد نصف المصنعة أو التامة الصنع التي تستخدمها الصناعات الهندسية الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية التي يحتاجها المشروع من الرسوم الجمركية بقرارٍ من الوزارة المعنية لمدة خمس سنوات. وقد أُلغي هذا القانون وحلَّ محله قانون الاستثمار العربيِّ رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢.

ب – الإعفاءات الضريبية في قانون الاستثمار العربيِّ رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢:

قسَّم المشرع العراقيُّ في هذا القانون البيئة الاستثمارية في العراق إلى ثلاث مناطق تنموية أو ثلاثة قطاعاتٍ اقتصادية، وهي (أ، ب، ج) حسب درجة التطوُّر الاقتصاديِّ والتنموي، حيث منح المشرِّع جميع المناطق التي يقع فيها المشروع الاستثماريُّ إعفاءً خمسيًّا من ضريبة الدخل، بمعنى

---

(١) انظر المادة (٨/ أولا/ ثانيا/ ثالثا) من قانون الاستثمارات العربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨م (الملغى)، جريدة الوقائع العراقية، العدد٣١٩٩، ١٩٨٨/٤/٢٥م.

آخر: إعفاء أرباح المشروع الاستثماريِّ في أيٍّ من القطاعات أو فروعها من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ابتداءً من السنة التي يُحقق فيها أول ربحٍ للمشروع ووفق النسبة الآتية:

- نسبة ٢٥% إذا كان المشروع ضمن المنطقة التنموية (أ).
- نسبة ٥٠% إذا كان المشروع ضمن المنطقة التنموية (ب).
- نسبة ٧٥% إذا كان المشروع ضمن المنطقة التنموية (ج).

كما أعفى المشرِّع في القانون نفسه الاحتياطيَّ المخصص للتوسيع والتطوير من ضريبة الدخل، ولكن اشترط في هذا الإعفاء ألاَّ يتجاوز ٢٥% من صافي أرباح المشروع السنويِّ قبل احتساب الضريبة[١].

كما أعفى الموجودات الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب، ولكنَّ المشرِّع اشترط هنا أن يتمَّ إدخالها إلى العراق خلال ثلاث سنواتٍ من تاريخ صدور قرار الوزارة بالموافقة على إجازة المشروع.

إعفاء قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم والضرائب، واشترط هنا المشرِّع حتى يتمتَّع المشروع بهذا الإعفاء ألاَّ تزيد قيمةُ هذا الإعفاء عن ٢٠% من قيمة الموجودات الثابتة، علمًا بأنَّ المشرِّع حدَّد مدة الإعفاء هنا بثلاث سنوات من تاريخ صدور إجازة الاستيراد[٢].

وعند النظر إلى قوانين الاستثمارات العربية (قانون سنة ١٩٨٨ وقانون سنة ٢٠٠٢) نجد أنَّ المشرِّع العراقيَّ يُحابي ويُفضل المستثمرَ العربيَّ على غيره من المستثمرين؛ ولعلَّ سبب ذلك – من وجهة نظرنا - هو أن النظام السياسيَّ الذي كان يحكم العراق آنذاك ذو أيدلوجية فكرٍ قوميةٍ متمثلة بفكر حزب البعث العربيِّ الاشتراكي، الذي يجد أنَّ المصلحة الوطنية والقومية تقتضي تشجيع إسهام الاستثمارات في العملية الاقتصادية في العراق دعمًا للتكامل الاقتصاديِّ العربي.

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ قوانين الاستثمارات العربية لم تستطع جذبَ وتشجيعَ الاستثمار وجلبه إلى العراق بالرغم من الإيجابيات التي جاءت في نصوصها، وسبب ذلك أنه عقب صدور القانون لسنة ١٩٨٨ حصل غزو العراق للكويت في سنة ١٩٩٠ وفرض العقوبات الأممية على العراق التي أدَّت إلى الفشل بكسب ودِّ المستثمرين ودخولهم إلى بيئة العراق الاقتصادية.

---

(١) انظر المادة (١٢/ ثالثا/ خامسا) من قانون الاستثمار العربي رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٢م (الملغى) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٥٩، ٢٠٠٢/١٢/٢م.

(٢) انظر المادة (١٠/ أولا/ ثالثا) من قانون الاستثمار العربي رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٢م .

٣ – قانون الاستثمار الصناعيِّ للقطاعين الخاصِّ والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨:

خطَا العراقُ خطوةً أخرى مهمةً في جذب وتشجيع الاستثمار وتهيئة الظروف المناسبة لخلق البيئة الحاضنة لها من خلال وضع إطارٍ قانونيٍّ وشعور المستثمر بالأمان القانونيِّ، وهذا جانبٌ مهمٌّ من جوانب المناخ الاستثماريِّ، لذلك فقد أصدر المشرِّع قانون الاستثمار الصناعيِّ للقطاعين الخاصِّ والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، والذي يسري على المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمواطنين العراقيين حصرًا.

حيث جاء في المادة (٧) من هذا القانون أنْ يكون مقدمُ طلبِ الحصول على إجازة التأسيس أو تملُّك مشروعٍ صناعيٍّ والذي سبق وأنْ صدرت به إجازةُ تأسيسٍ عراقيًّا؛ أي يحمل وثيقة الجنسية العراقية، وأن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من العمر (تمام الأهلية القانونية)[١]. إذن حصر المشرع العراقيُّ سريان هذا القانون على العراقيين فقط دون البقية، فإذا أراد شخصٌ عربيٌّ أو أجنبيٌّ تأسيس مشروعٍ استثماريٍّ صناعيٍّ، فإنَّ هذا القانون لا يسري عليه.

والإعفاءات الضريبية التي نصَّ عليها هذا القانون هي[٢]:

- إعفاء المشاريع الصناعية المقامة قبل نفاذ هذا القانون من كافة الضرائب والرسوم باستثناء ضريبة الدخل ولمدة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ نفاذ هذا القانون.
- أمَّا المشاريع الصناعية التي تحصل على إجازة التأسيس بعد نفاذ هذا القانون، فتعفى من الضرائب والرسوم كافةً عدا ضريبة الدخل، ولمدة عشر سنوات اعتبارًا من تاريخ منْحها إجازة التأسيس[٣].
- منح القانون المشروعَ الصناعيَّ إضافةً إلى الإعفاءات أعلاه، إعفاءً من ضريبة الدخل وعلى النحو الآتي:

---

(١) انظر المادة (٧/ أولًا/ ثانيًا) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٧٣٣، ٣/٨/ ١٩٩٨.

(٢) انظر المادة (٨/ أولًا) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

(٣) انظر المادة (٨/ ثانيًا) من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

- إعفاء أرباح المشروع السنويِّ من ضريبة الدخل وفق النِّسب المئوية المبينة أدناه من صافي الربح لمدة خمس سنواتٍ اعتبارًا من السنة التي يحقِّق فيها ربحًا له بعد حصوله على إجازة التأسيس، وكما يأتي[1]:

- نسبة ١٠% للمشاريع المملوكة للأفراد أو العائد للشركات باستثناء الشركات المساهمة، وذلك في المدن المتطورة و ٢٠% في المدن الأقل تطورًا.

- نسبة ١٠% للمشاريع العائدة للشركات المساهمة (عدا الشركات المساهمة المختلطة) في المدن المتطورة و٢٥% في المدن الأقلِّ تطورًا.

- نسبة ٢٠% لشركات القطاع المختلط في المدن المتطورة و ٣٠% في المدن الأقلِّ تطورًا.

وهنا نطرح تساؤلًا مشروعًا: أين المشرِّع العراقيُّ من الاستثمار الأجنبيِّ؟ لماذا هذه النظرة السلبية تجاه المستثمر الأجنبيِّ للفترة قبل عام ٢٠٠٣؟ بمعنى آخر: لماذا لم يسمح القانون العراقيُّ للمستثمر الأجنبيِّ بالدخول إلى الساحة الاقتصادية العراقية، بالرغم من تيقُّنه من أهمية رأس المال الأجنبيِّ وما يجلبه معه من مهارات وتكنولوجيا متطورة قلَّما يجدها لدى المستثمر العربيِّ والوطنيِّ الذي غالبًا ما تكون استثماراتُه في قطاعاتٍ استهلاكيةٍ أو في قطاع العقار أو المضاربة بالأسهم والسندات التي يسعى من ورائها إلى الربح السريع والمُجْزي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نقول: إن تلك الحقبة الزمنية الممتدَّة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٣ لم تكن مُهَيَّأةً لاستقبال المستثمر الأجنبيِّ بسبب نظرة الريبة والشكِّ حياله، وأنه سيقوم بنهبِ خيراتِ البلد، وأنه صورةٌ متقدِّمةٌ من الاستعمار الجديد، وهو الاستثمار الاقتصاديُّ!

وهذه النظرة الخاطئة تجاه المستثمر الأجنبيِّ تغيرتْ في العراق بعد التغيُّرات السياسية في البلد عام ٢٠٠٣، أي بعد الاحتلال الأمريكيِّ للعراق، وتُوِّج هذا بصدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي فتح العراق على مصراعيه لجميع المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو عربًا أو أجانبَ، فهم مُتساوون أمامه.

---

(١) انظر المادة (٨/ ثالثًا /أ، ب، ج) من البند ثالثًا من قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

كما أنَّ الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ كثرت فيها الحروبُ العراقيةُ مع دولِ الجوارِ، حيث اندلعت الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠ ودامت ثمانيَ سنوات حتى عام ١٩٨٨، وبعدها غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ الذي أدخل العراق في حصارٍ اقتصاديٍّ من قِبل الأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٣، لذلك لم تكن الظروف تسمح للمشرع العراقيِّ بمواكبة التطوُّر الاقتصاديِّ وتشريع القوانين المحفِّزة على ذلك.

وحتى وإنْ أنشِئ مثل هذه القوانين فإنها لا تُنتج أثرها؛ وذلك بسبب غياب المستثمر الأجنبيِّ لعدم الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ في العراق[١].

٤ – الإعفاءات الضريبية في قانون الاستثمار العراقيِّ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقانون الاستثمار في إقليم كردستان - العراق رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦:

أ - الإعفاءات الضريبية في قانون الاستثمار العراقيِّ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدَّل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥:

إنَّ أبرز الخطوات المتَّخذة لتشجيع الاستثمار في العراق التي يتضمنها قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) هي الإعفاءات الضريبية والتي تضمَّنتها كلٌّ من المادة (١٥، ١٧) وكما يأتي:

جاء في المادة (١٥) من القانون أعلاه ما يأتي[٢]:

- يتمتَّع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة الوطنية، بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنواتٍ من تاريخ بدء التشغيل التجاريِّ.
- إعفاء المشروع الاستثماريِّ السكنيِّ من رسوم الإفراز ورسوم التسجيل العقاريِّ، ويتضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين (الرسوم العدلية).

---

(١) أحمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دار الأيام، عمان، ٢٠١٦م، ص١٦٣.

(٢) انظر المادة (١٥/أولًا/ ثانيًا/ ثالثًا) من قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٩٣)، ٤ كانون الثاني ٢٠١٦م.

- لمجلس الوزراء اقتراحُ مشاريعِ قوانينَ لتمديد أو منح إعفاءاتٍ، بالإضافة إلى الإعفاءات تقديم حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى لأيِّ مشروعٍ أو قطاعٍ أو منطقةٍ والمُدد والنِّسب التي يراها مناسبةً وفقًا لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي، ومدى مساهمته في تشغيل الأيادي العاملة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- للهيئة الوطنية للاستثمار زيادةُ عددِ سنيِّ الإعفاء من الضرائب والرسوم بشكلٍ طرديٍّ يتناسب مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقيِّ في المشروع لتصل إلى (١٥) سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقيِّ في المشروع أكثر من ٥٠%.

كما جاء في المادة (١٧) من قانون الاستثمار العراقيِّ لسنة ٢٠٠٦ المعدل الإعفاءات الآتية[١]:

- إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماريِّ من الضرائب والرسوم الجمركية، على أنْ يتمَّ إدخالها إلى العراق خلال مراحل إنشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاريِّ لكلِّ مرحلةٍ من مراحله وفق التصميم الأساسيِّ للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه.
- تُعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم إذا أدَّى ذلك إلى زيادة الطاقة التصميمية، على أنْ يتمَّ إدخالُها خلال (٣) سنواتٍ من تاريخ إشعار الهيئة بالتوسيع أو التطوير[٢].
- تُعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع الاستثماريِّ من الرسوم، على ألاَّ تزيد قيمة هذه القِطع على ٢٠% من قيمة شراء الموجودات، بشرط ألاَّ يتصرَّف بها المستثمر لغير الأغراض المستوردة من أجلها.

---

(١) انظر المادة (١٧/ أولًا/ ثانيًا/ ثالثًا/ رابعًا) من قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م.

(٢) يقصد المشرع العراقيُّ بتوسيع المشروع الاستثماري: إضافة موجودات رأسمالية ثابتة بقصد زيادة الطاقة التصميمية للمشروع من السلع أو الخدمات أو المواد بنسبةٍ تزيد على ١٥%. أمَّا التطوير فيُقصد به: استبدال مكائن متطورة بمكائن المشروع كلًّا أو جزءًا أو إجراء تطويرٍ على الأجهزة والمعدات القائمة في المشروع بإضافة مكائن أو أجهزة جديدة أو أجزاء منها بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية أو تحسين وتطوير نوع المنتجات والخدمات.
انظر المادة (١٧/ ثانيًا) من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م.

- تمنح مشاريعُ الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءاتٍ إضافيةً من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرةً كلَّ (٤) سنوات في الأقلِّ، على أنْ يتمَّ إدخالها إلى العراق أو استعمالها في المشروع خلال (٣) سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيرادات وكمياتها.
- إعفاء المواد الأولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاريِّ للمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية والداخلة في تصنيع مواد مفردات البطاقة التموينية والأدوية والإنشائية (باستثناء المواد الأولية المتوفرة والمنتجة في العراق) شرط أنْ تكونَ صديقةً للبيئة.

ب – الإعفاءات الضريبية في قانون الاستثمار في إقليم كردستان - العراق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦:

منح هذا القانون إعفاءاتٍ ضريبيةً للمشروعات الاستثمارية، في كلٍّ من موادِّه (٥، ٦)، كما يأتي:

جاء في المادة (٥) من قانون الاستثمار في إقليم كردستان[١]:

- يُعفى المشروع الاستثماريُّ من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة (١٠) سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات أو تاريخ الإنتاج الفعليِّ.
- تُعفى الآلات والأجهزة والمُعِدَّات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على إجازة الاستيراد، على أنْ يتمَّ إدخالها عن طريق المعابر الحدودية للإقليم خلال سنتين من تاريخ الموافقة على قوائمها من قِبل رئيس الهيئة (هيئة الاستثمار في إقليم كردستان)، وأن تُستخدم لأغراض المشروع حصرًا، وبعكسه لا تشملها هذه الإعفاءات، ويلزم المستثمر بدفع الضريبة، ويعاقب بغرامةٍ قدرها ضِعف مبلغ الضريبة المستحقة.
- تُعفى قِطع الغيار المستوردة للمشروع الاستثماريِّ من الضرائب والرسوم، على ألاَّ تزيد قيمتها عن (١٥%) من قيمة المكائن والمُعدات، وذلك بقرارٍ مسبقٍ من رئيس الهيئة بالموافقة على قوائمها وكمِّياتها.
- تُعفى الموارد والآلات والأجهزة والمكائن والآليات اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الضرائب والرسوم.

---

(١) انظر المادة (٥/ أولًا - سادسًا) من قانون الاستثمار في إقليم كردستان – العراق، ٢٠٠٦.

- تُعفى الموارد الأولية المستوردة للإنتاج من الرسوم الجمركية لمدة (٥) سنوات، على أن تحدد أنواع وكميات هذه المواد من قبل الهيئة مع إعطاء الأولوية لاستخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة والملائمة للمشروع الاستثماريِّ كمًّا ونوعًا.

كما جاء في المادة (٦) من قانون الاستثمار الكردستاني على إعفاءاتٍ إضافيةٍ، وهي[١]:

- للهيئة (هيئة الاستثمار في إقليم كردستان – العراق) وفقًا لمقتضيات المصلحة العامة في الإقليم منْحُ حوافزَ وتسهيلاتٍ إضافيةٍ للمشاريع الاستثمارية المُجازة وفق أحكام هذا القانون والتي تتوافر فيها إحدى السمتين التاليتين، وذلك وفق ضوابطَ وضعتها الهيئة لهذا الغرض:
  - المشاريع التي تُقام في المناطق الأقلِّ نموًّا في الإقليم.
  - المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطنيِّ والأجنبيِّ.
- للهيئة منحُ المشاريع الاستثمارية الخدمية التي تؤسس وفق أحكام هذا القانون وحسب طبيعتها وخصوصًا مشاريع الفنادق والمستشفيات والمدن السياحية والجامعات والمدارس، إعفاءاتٍ إضافيةً من الرسوم لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مدة كل (٣) سنوات، على أنْ يتمَّ إدخالُها إلى الإقليم واستعمالها في المشروع حصرًا خلال (سنة واحدة) من تاريخ صدور موافقة رئيس الهيئة على قوائم المشتريات وكمِّياتها.

ثانيًا- فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى العراق:

لكي نقيم فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وخاصةً الأجنبية المباشرة إلى العراق؛ لا بدَّ لنا من عرضِ تدفُّقاتِ هذه الاستثمارات الواردة إلى العراق وقطاعاته الاقتصادية والكشف عنها بالأرقام، كما يأتي:

١- تدفُّق الاستثمار الأجنبيِّ المباشر إلى العراق:

بحسب الدراسات والتقارير الدولية مثل الأونكتاد، وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بخصوص مناخ الاستثمار للعام ٢٠١٧، بلغ إجماليُّ الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق ٤٦٠٩٦ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)، كما سنوضِّح في الجدول رقم (٣).

---

(١) انظر المادة (٦/ أولًا/ ثانيًا) من قانون الاستثمار في إقليم كردستان- العراق، ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣)

تدفُّقات الاستثمار الأجنبيِّ المباشر إلى العراق

(تراكمي) خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

(الوحدة بالمليون دولار)

السنة	حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق
٢٠٠٣	٥٠
٢٠٠٤	٩٠
٢٠٠٥	٣٠٠
٢٠٠٦	٣٨٣
٢٠٠٧	٩٧٢
٢٠٠٨	١٨٥٦
٢٠٠٩	١٥٩٨
٢٠١٠	١٣٤٦
٢٠١١	٧٨٨٢
٢٠١٢	٣٤٠٠
٢٠١٣	٥٧٣١
٢٠١٤	١٠١٧٦
٢٠١٥	٧٥٧٤
٢٠١٦	٦٢٥٦
٢٠١٧	٥٠٣٢
المجموع	٤٦٠٩٦

المصدر: الأونكتاد، الإحصاءات، جدول الاستثمارات الأجنبية المباشرة. انظر الرابط:

https://unctad.org/en/pages/publication.archive.aspx.

ويتضح من الجدول رقم (٣) بأنَّ العراق بدأ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عام ٢٠٠٣، أي بعد سقوط نظام الحكم في العراق من قبل الاحتلال الأمريكيِّ وتغيُّر النظام السياسيِّ في العراق وتحرُّره من الأفكار السيئة تجاه المستثمر ورفع العقوبات الاقتصادية عنه مِن قِبل الأمم المتحدة، حيث شهدت هذه المدة تغيرًا في التوجُّهات الاقتصادية تمثَّلت في إصدار قانون الاستثمار رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ من قبل سلطة الائتلاف المؤقَّتة. ولعدم تمتُّع هذه السلطة بالشرعية اللازمة؛ فقد تمَّ إصدارُ قانون الاستثمار الجديد والنافذ حاليًّا رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي أعطى الامتيازات للاستثمار الأجنبيِّ، والإعفاءات الضريبية التي قد تصل إلى (١٥) سنة.

ومع الاستقرار السياسيِّ والأمنيِّ في معظم مناطق العراق زاد تدفُّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى عام ٢٠١٤ الذي بلغ (١٠١٧٦) مليون دولار أمريكي، رغم تدنِّي مستوى هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قياسًا بحجم الاستثمارات في الدول النامية ومنها ماليزيا، إلا أنها في تحسُّنٍ ملحوظٍ إذا ما قورنت مع السنوات السابقة لها. إلا أنَّه بعد عام ٢٠١٤ نلاحظ انخفاضًا في مستوى تدفق الاستثمار إلى العراق، والسبب الرئيسُ في ذلك هو تردِّي الواقع الأمنيِّ في البلد جرَّاء دخول التنظيمات الإرهابية (داعش) إلى العراق والتي قامت بتدمير البنى التحتية والممتلكات العامة للبلد؛ مما أدَّى إلى تراجع رؤوس الأموال وهروبها من العراق رغم الحوافز والامتيازات الممنوحة لها في قوانين الاستثمار، حتى تراجعت نسبتها في عام ٢٠١٧ إلى نصف ما كانت عليه في عام ٢٠١٤.

ويتَّضح مما سبق بأنَّ تدفُّق الاستثمارات الأجنبية إلى بلدٍ ما، يعتمد على المناخ الاستثماريِّ المتكامل له، وليس فقط على كمية وحجم الإعفاءات الضريبية التي يمنحها إلى الاستثمار؛ لأنَّ الحوافزَ الضريبيةَ هي جزءٌ لا يتجزَّأ من المناخ الاستثماريِّ، فكلما كان المناخ الاستثماريُّ يتمتع بمواصفاتٍ جيدةٍ؛ يَعْظُمُ دور الحوافز الضريبية وفعاليتها في جذب الاستثمار، والعكسُ صحيح. كما أنَّ فقدان أيِّ عنصرٍ من عناصر البيئة الاستثمارية في بلدٍ ما سوف يؤثِّر بالسلب على حجم تدفق الاستثمارات إلى ذلك البلد، والدليل أنَّ العراق رغم تمتُّعه بالمواردِ الطبيعيةِ والجغرافية والبيئة التشريعية المحفِّزة على جلب الاستثمار، إلا أنه بفقدان الأمن والاستقرار السياسيِّ وغيرها من المعوقات، أضحت البيئة الاستثمارية في العراق طاردةً وليستْ جاذبةً.

٢ – التوزيع القطاعيُّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق:

إن هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعدُّ محصورًا في قطاعاتٍ معينةٍ وخاصةً قطاع النفط الذي يمثِّل أكبرَ القطاعاتِ الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وذلك لأنَّ أغلب القطاعات الإنتاجية في العراق توقَّفت بسبب الفساد الماليِّ والإداريِّ المستشري في الحكومة السياسية في البلد، وعدم إعادة تأهيل المصانع وتطوير بنيتها التحتية التي هدمتها الحروب مع دول الجوار، كذلك إهمال القطاع الزراعيِّ وعدم الاعتماد عليه في زيادةٍ إنتاجية الدولة. فقد أصبح العراقُ يأكلُ أكثر مما ينتج[١].

وتُظهر إحصائياتُ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنَّ التوزيع القطاعيَّ للمشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب التكلفة الاستثمارية الواردة إلى العراق للمدة من (٢٠١٣- ٢٠١٧) قد تركَّزت في قطاع النفط والغاز الطبيعيِّ بمقدار (١٣٤٤٢) مليون دولار، وفي قطاع العقار بمقدار (٣١٩٣) مليون دولار، والبناء بمقدار (٧٨٢) مليون دولار، والسياحة بمقدار (٦٦٧) مليون دولار، وبعدها تنحدر تكلفة الاستثمارات للقطاعات الأخرى من هذه الاستثمارات حسب ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (٤).

---

(١) أيسر ياسين فهد؛ أحمد محمود جاسم، أثر التوزيع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماريِّ في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العربية، ٢٠١٤م، ص٣٨٢.

الجدول رقم (٤)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى العراق حسب التوزيع القطاعي

للمدة ما بين ٢٠١٣/ ٢٠١٧

(الوحدة: بالمليون دولار).

م	القطاع الإنتاجي	حجم الاستثمار	القيمة %
١	النفط والغاز الطبيعي	١٣٤٤٢	٦٧,٦
٢	العقارات	٣١٩٣	١٦,٠
٣	البناء ومواد البناء	٧٨٢	٤,٠
٤	الفنادق والسياحة	٦٨٥	٣,٤
٥	المعادن	٦٦٧	٣,٣
٦	الاتِّصالات	٣٢٧	١,٦
٧	الخدمات المالية	٣١٧	١,٦
٨	التخزين	٢٩٤	١,٥
٩	خدمات الأعمال	١١٧	٠,٦
١٠	وسائل النقل	٨٤	٠,٤

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٨، الكويت، ٢٠١٨، ص٧٠.

ويتضح مما سبق بأنَّ الحوافز الضريبية غيرُ فعالةٍ في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوَّة منها، ومهما كان حجمُها أو إغراؤها فهي غير مؤثرةٍ على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترفع من المستوى الاقتصاديِّ للبلد؛ وذلك بسبب المعوقات والمعرقلات الموجودة في العراق، كعدم استتباب الحالة الأمنية وتردِّي البِنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج بصورةٍ عامة، وسيادة الفساد الإداريِّ، وعدم الاعتماد على التنوُّع القطاعيِّ في عملية الإنتاج وغيرها من المعوِّقات التي سوف نتطرَّق إليها وكيفية إصلاحها؛ لكي تساعد وترفع من مستوى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات إلى العراق لأجل النهوض بالاقتصاد العراقيِّ والقضاء على الفقر والبطالة.

الخاتمة

وبعد تبيان موضوع هذه الدراسة بالتفصيل والتي كان عنوانها " دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الى الدول النامية دراسة مقارنه وتطبيقيه على العراق "، نبين الآن أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها وعلى النحو الاتي:

أولا – النتائج:

١- ان الحوافز الضريبية هي نظام يصمم من قبل السياسة المالية للدولة وذلك بهدف تشجيع الادخار او الاستثمار من اجل نمو الناتج القومي وزياده الرفاهية لدى المجتمعات نتيجة قيام مشاريع الجديدة او التوسع في مشاريع القائمة .

٢- ان الاستثمار هو استخدام اموال مهما كانت طبيعتها او نوعها من شخص طبيعي او معنوي في نشاط اقتصادي في داخل او خارج دوله ما بهدف تحقيق عائد معين ووفقا للقانون .

٣- ان الحوافز الضريبية يمكن ان تكون لها اثار ايجابيه في جذب الاستثمارات , وبالتحديد الاستثمارات الاجنبية وذلك من خلال منحها العديد من الحوافز الضريبية التي تأخذ عده اشكال اهمها : الاعفاءات الضريبية (المؤقتة او المؤبدة) او الإجازة الضريبية , الاستهلاك المعجل , ترحيل الضرائب , وغيرها .وقد اخذ العراق وماليزيا بنظام الاعفاءات الضريبية المؤقتة ونظام ترحيل الخسائر .

٤- كما ترى الدراسة انه مهما تعددت وتنوعت الحوافز الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية وان كانت قادره على توجيه الاستثمار نحو مجالات او انشطه اقتصاديه معينه , إلا أن وحدها غير قادره على ان تجذب جميع الاستثمارات وتؤثر تأثيرا كاملا على قرار الاستثمار في دوله ما , بل لا بد من ان تكون الى جانبها عوامل اخرى مؤثره ومحفزه على الاستثمار , لان المناخ الاستثماري في دوله ما يتكون من عده عوامل او عناصر محدده له وان الحوافز الضريبية هي احد هذه العوامل او جزءا مهم منها . وبمعنى اخر ان الحوافز الضريبية لا يمكن ان تقوم مقام باقي عناصر المناخ الاستثماري بل لابد من ان تتحد مع غيرها من المحددات الاستثمارية الاخرى كالاستقرار الساسي والامني والاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

٥- إن نجاح فاعليه الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الى ماليزيا كان بسبب تكامل المناخ الاستثماري الماليزي .

بينما فشلت الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الى العراق وعدم نيل ما كان مرجو منها في التأثير على القرارات الاستثمارية ذلك بسبب المعوقات والموانع المؤثرة على القرار الاستثماري كما وضحنا سابقا .

التوصيات :

١- نوصي بتحسين المناخ الاستثماري السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق , والذي من شأنه جعل الحوافز الضريبية اكثر فاعلية في تحقيق اهدافها , وعلى النحو الاتي :

أ- توفير البنى المؤسساتية ، وهذا يشمل وجود نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسياده حكم القانون , من خلال وجود اداره حكومية سليمه غير فاسده , وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فضلا عن ثبات السياسة الاستثمارية للدولة على المدى البعيد .

ب-تسهيل الاجراءات الإدارية والمالية والضريبية والتنفيذية , والتي تعي سهوله اجراءات الحصول على اجازات الدخول والخروج والإقامة ووضوح النظام الضريبي وعدالته , فضلا عن سهوله تحويل الارباح ورؤوس الاموال وازاله العوائق البيروقراطية.

ت-توفير المزايا التفضيلية لبلد مثل العراق , وهذا يشمل توفير سوق واسع ونشيط وبنى اساسيه حديثه ومتطورة , وموارد طبيعية يسهل الوصول اليها وايدي عامله ماهره ملتزمة ورخيصة الاجور .

ث- اعداد مناطق صناعية متعددة وواسعة يتم من خلالها تهيئة الاراضي المناسبة لإقامة المشروعات الصناعية المختلفة لتصبح من العوامل الجذب الاستثماري , لتحل بها المشاكل القائمة

ج- اعداد خارطة استثمارية للعراق تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة امام الاستثمار ونشرها على الموقع الالكتروني لهيئة الاستثمار العراقية وفروعها في المحافظات وارسال نسخ منها الى السفارات العراقية والملحقات التجارية خارج العراق .

ح- على هيئه الاستثمار العراقية اصدار دليل المستثمر بأكثر من لغة وانشاء موقع على الانترنيت كوسيلة اعلامية .

خ- تزويد المؤسسات المسؤولة هن تحليل المؤشرات الاقتصادية بالمعلومات الحديثة اول بأول لتصحيح تلك البيانات .

٢- نوصي المشرع العراقي بالاعتماد على الحوافز الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المشاريع الإنتاجية والتصديرية , وذلك بتمييز الاستثمارات التي تتم في القطاعات السلعية قليله الاستثمار(الصناعية والزراعية) ضريبيا , عن غيرها من الاستثمارات التي تتم في القطاعات الاستهلاكية والتحويلية كثيره الاستثمار , واعطاءها حوافز ضريبية اكبر , وذلك لجلب اكبر عدد ممكن من الشركات الاستثمارية الى البلد .

٣- نوصي المشرع العراقي بحل الاشكاليات الكبيرة بين الحكومة الاتحادية والمحلية في اقليم كردستان , ومنها مشكلة التعارض والتداخل التشريعي لقانونين الاستثمار (الاتحادي رقم ١٣ والكردستاني رقم ٦) , ويحبذا لو بادر المشرع الكردستاني بتعديل نصوص قانون الاستثمار الكردستاني وجعلها تتوافق مع نصوص قانون الاستثمار الاتحادي احتراما لمبدأ التدرج القانوني .

٤- نوصي المشرع العراقي بتعديل النظام الضريبي وجعله اكثر شفافية وثباتا واستقرارا لجذب وتحفيز الاستثمارات .

٥- وضع الضوابط القانونية التي تحكم عملية اصدار التشريعات الضريبية المتلاحقة وتعديلاتها المختلفة , والتنسيق الكامل مع بعضها البعض .

٦- لا بد من ربط برنامج الحوافز الضريبة بالأهداف الاقتصادية المرغوب في تحقيقها , وذلك في ضوء المتطلبات التنمية الاقتصادية وتحدياتها .

٧- يجب وضع تشريع قانوني خاص باستثمارات القطاع النفطي والمصرفي , ومنحها حوافز ضريبيه خاصه تتناسب مع المصلحة الاقتصادية للبلد .

٨- نوصي بدراسة التجارب الناجحة في مجال وضع سياسه جيده للحوافز الضريبية والمناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار ومن اهم هذه الدول ماليزيا وذلك للاستفادة من هذه التجربة الناجحة .

٩- العمل على توقيع العديد من اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار , ومنع الازدواج الضريبي مع الدول الراغبة في تشجيع مستثمريها على الاستثمار في العراق .

١٠- وأخيرا لابد من التأكيد على ان سياسه الحوافز الضريبية هي جزء من كل , فإصلاحها جزء من مجمل الاصلاحات في السياسة الاقتصادية كافة , والتي بدورها ستؤثر على معدلات الضرائب الفعالة التي تعد مؤشرا مختصرا لكل الاعباء المفروضة على الاستثمارات الجديدة في مناخ اقتصادي معين .

قائمة المراجع

١- جابر سعيد عوض, وضع السياسة العامة في ماليزيا, المحددات والخصائص العامة في ماليزيا, جامعة القاهرة, ٢٠٠٨.

٢- نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٠.

٣- رجاء إبراهيم سليم, السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا, النموذج الماليزي للتنمية, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٥.

٤- مدحت أيوب, رؤية محاضر مهاتير محمد للعلم والتكنولوجيا, الفكر السياسي لمهاتير محمد, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٠.

٥- ماجدة علي صالح, سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية, مركز الدراسات الآسيوية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٠.

٦- علاء الدين أحمد، مناخ الاستثمار في مصر (دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٧.

٧- كمال المنوفي, الأطلس الماليزي, الجزء الثالث, برنامج الدراسات الماليزية, مركز الدراسات الآسيوية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٦.

٨- المؤتمر الصحفي لمهاتير محمد, مجلة أسواق ماليزيا والعالم العربي, كوالالمبور, ٢٠١٩, العدد١١٦.

٩- أحمد الشربيني، الأطلس الماليزي، الجزء الأول، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠- أحمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دار الأيام، عمان، ٢٠١٦.

١١- أيسر ياسين فهد ؛ أحمد محمود جاسم، أثر التوزيع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق، كلية دار الاقتصاد، الجامعة العربية، ٢٠١٧.

١٢- معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم٢١١), التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين, الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة, القاهرة, ٢٠١٧.

١٣- عبد المنعم علي, الأطلس الماليزي, الجزء الأول, برنامج الدراسات الماليزية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٦.

١٤- عادل عبد العظيم, التجارب الدولية, تجارية ماليزيا, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠٥.

١٥- هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا: وهي الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بترويج قطاعات الصناعة والخدمات في ماليزيا, فهي تساعد الشركات التي ترغب في الاستثمار في قطاع التصنيع وقطاع الخدمات المرتبطة به, كما تقوم أيضاً بتسهيل عملية تنفيذ المشاريع العائدة لتلك الشركات, وهذه الهيئة هي بوابة العبور للحصول على العديد من الحوافز الضريبية.

16- Malaysia Investment In The Manufacturing Sector Policies, Incentives And Facilities, Malaysia Industrial Development Authority, 2009,P15.

١٧- هيئة تنمية الاستثمار في ماليزيا، ينظر الرابط: Http://Www.Mida.Gov.My.

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الأول: الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا	٢
المبحث الأول: أهم القطاعات الماليزية التي ساهمت في جذب الاستثمار	٣
المطلب الأول: القطاعات الرئيسية التي ساهمت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا	٣
المطلب الثاني: العوامل الأخرى التي ساهمت في جذب الاستثمار إلى ماليزيا	٨
المبحث الثاني: الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا	١٠
المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للقطاعات والمجالات الرئيسية	١١
المطلب الثاني: أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار إلى ماليزيا	٢١
المبحث الثالث: الحوافز الضريبية في التشريعات العراقية ومدى فعاليتها في جذب الاستثمار	٢٧
الخاتمة	٤١
قائمة المراجع	٤٥
الفهرس	٤٧